في محاضرة «حول استراتيجية إقليمية شاملة للنجاح الصناعي» في جامعة قطر

د. الجعفري: ضرورة التركيز على التوجه المستقبلي للصناعة

د. عبد الرحمن الجعفري

كتب - منتصر الديسي:

اكد الدكتور عبد الرحمن الجعفري امين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ان السياسات الصناعية في دول المجلس يجب ان يكون هدفها بناء هيكل صناعي متجانس يستفيد من المميزات النسبية للمنطقة، وكل حلقة فيه تدعم الحلقة الاخرى الصناعات المكونة لهذا الهيكل يجب ان تكون ناجحة ومستقبلية التوجه.

وقال في محاضرة بجامعة قطر حول استراتيجية اقليمية شاملة لتحقيق النجاح الصناعي: ان الصناعات الناجحة هي التي تقوى على البقاء والمنافسة محليا ودوليا على المدى الطويل بدون حماية او معونات وتستطيع تحقيق ارباح معقولة. واشار الى ضرورة التركيز على التوجه المستقبلي لهذه الصناعة لأن مشاريع اليوم سوف تخدم مشاريع احتياجات المنطقة المستقبلية ومن هذا المنطلق فان متابعة التطورات الجارية وتحديث سياستنا في ظل المتغيرات المحلية الدولية امر في غاية الضرورة من اجل مستقبل افضل. وتطرق د. الجعفري الى عوامل تطوير الاستراتيجيات والسياسات التي يجب اخذها بعين الاعتبار وهي:

العلاقة بين المواد والاهداف، فرص الاستثمار المتاحة محليا وخارجيا، خيارات التقنية.

وقال: وبالنسبة للموارد لدينا اكثر من ٤٠٪ و١٥٪ من الاحتياطي العالمي للنفط والغاز على التوالي غير ان هذين المصدرين كثروة ناضبان.

من هنا قامت دول المجلس بمجهودات كبيرة لتنويع مصادر الدخل، وانخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من ٦٢٪ عام ١٩٨٠ اي ٣٦٪ عام ١٩٩٤.

واضاف ايضا الموارد البشرية المتمثلة في المواطن المتعلم والمدرب، ورجال الاعمال الرواد الذين ازداد دورهم خلال العقدين الماضيين، وذلك لابد من دعم القطاع الخاص لياخذ دوره الفعال في التنمية الصناعية. اضافة الى ذلك، هناك وفورات مالية ضخمة مملوكة للقطاعين العام والخاص، ويمكن ان تساعدهم بفاعلية في عملية التنمية الصناعية. وهناك ايضا البنية التحتية المتطورة، والسوق المفتوحة التي تشجع على المبادرة.

ولكن في المقابل، لا ننسى النقص في الاراضي الزراعية وفي الموارد المائية. لذلك لابد من التركيز على قطاعي الصناعة والخدمات، مع التاكيد على:

- خلق وظائف ذات مردود عال للقوى العاملة المتزايدة.
- رفع معدلات الانتاجية.
- تكامل هياكل الانتاج.
- تقليل الاعتماد على المدخلات الخارجية.
- تقليل القابلية للتاثر بالصدمات والازمات.

وقال اما بالنسبة لفرص الاستثمار، فهي في الداخل، تتمحور حول صناعات احلال الواردات والصناعات المكملة لمجمعات الصناعات الاساسية والصناعات التصديرية وفي الخارج يجب التركيز على الاستثمارات المشتركة.

بالنسبة للتقنية، مازلنا حتى الآن مستوردين، لا مولدين لها، رغم بعض الجهود في بعض المجالات. لذا، فلا مندوحة من استيراد التقنيات في المرحلة الحالية، وهذا يعني انه لابد من مراعاة ما يلي:

- ان تكون اسعار التقنية مناسبة، مع احتساب كافة التكاليف، بما فيها التكاليف البيئية.
- ان تكون الطاقات الانتاجية مناسبة للاسواق المستهدفة.
- ان تكون التقنيات قادرة على التكيف مع عناصر الانتاج المحلية والاسعار.
- ان تكون التكلفة الاستثمارية وتكلفة انتاج الوحدة ملائمة.
- ان تتوافر المهارات اللازمة لتشغيلها.

وقد حققت الصناعات الخليجية نجاحات واضحة، خاصة في مجال البتروكيماويات، والمعادن والاسمنت، والصناعات الاحلالية مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء. ويمكن قياس ذلك من خلال زيادة نسبة القيمة الصناعية المضافة التي شهدت تطورات ملموسة حسب ما يلي:

١,٧٪ في السنة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٦

٧,٧٪ في السنة من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٤

في حين بلغت القيمة المضافة لكل دولار في الاستثمار في المتوسط ٣٢ سنتا اميركيا عام ١٩٩٤.

واضاف: وبالنسبة للمستقبل، نتوقع ان يتواصل المجهود بالنسبة لتكرير النفط والبتروكيماويات، والالومنيوم الاولي، مع العمل على الاهتمام بـ:

- زيادة تصدير الغاز المسال ومواد اللقيم.
- زيادة منتجات البتروكيماويات الاساسية والمتخصصة.
- زيادة المنتجات نصف المصنعة من المعادن مثل الصفائح والشرائح والقضبان والانابيب.
- زيادة المنتجات نصف المصنعة من البلاستيك والبتروكيماويات للسوق العالمية مثل خيوط البوليستر والواح البلاستيك.
- دعم الصناعات الهندسية.
- الصناعات الالكترونية.

وسوف يكون اللاعب الاكبر في عملية التنمية الصناعية هو القطاع الخاص، مع مساعدة ضرورية من القطاع العام.

وسوف تواصل منظمة الخليج للاستشارات الصناعية القيام بدور المركز الذي يقدم المعلومة التي تتبلور من خلالها المشاريع الواعدة، والسياسات اللازمة لدفع عملية التنمية الصناعية في المنطقة باذن الله.